

# (هيئات): أحكامها النحوية وتوجيهه قراءاتها

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد\*

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف . كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

\* من مواليد عام ١٩٥٧ م بمدينة الإسكندرية بمصر.

- تخرج من كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧ هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣ هـ بأطروحته: "شرح خلاصة بن مالك لحمد بن أبي الفتح البعلوي الخنبلبي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق" ، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠ هـ بأطروحته: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية".

• البريد الإلكتروني : dr.mfoad@yahoo.com

## الملخص

تناول البحث دراسة (هيئات) تأصيلاً وتحقيقاً من حيث لغاتها التي أوصلها بعضهم إلى أربعين لغة ، وإعرابها ، واستعمالاتها ، وقراءاتها ، وكذا كتابتها عند النحاة ، والوقف عليها عند النحاة والقراء ، متبعاً في ذلك كله أقوال العلماء ، ومرجحاً بينها ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

وبالله التوفيق

## المقدمة

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

ففي أثناء بحثي عن موضوع يستقيم أن يكون بحثاً وقع نظري على مقوله لأبي حيان في اسم من أسماء الأفعال ، وهو (هيئات) تنبئ عن غزارة ما جاء فيه من لغات عن العرب إضافة إلى كثرة ما وقع في هذه اللغات من تغيرات ، ومع تتبعي لهذا الاسم وجدت أن بعض لغاته وردت في القرآن الكريم ، وأن النحاة قد تعددت آراؤهم في توجيه هذه القراءات ، هذا كله دفعني إلى التسليم بصلاحية هذا الموضوع أن يكون بحثاً ، فشمرت عن ساعدي ، واستعنت بالله ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

### مدخل في معنى (هَيَّاهَاتْ)

(هَيَّاهَاتْ) كلمة معناها : البعد كما في اللسان<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> ، وقيل :  
 كلمة بعيد ، كما في المفردات للأصفهاني<sup>(٣)</sup> ، وقال في التسهيل لعلوم  
 التنزيل : « قال الغزنوي : هي للتأسف والتأوه »<sup>(٤)</sup> . وبين صاحب  
 (الكليات) معناها بقوله : « هي موضوعة لاستبعاد الشيء واليأس منه ،  
 والمتكلم بها يخبر عن اعتقاد استبعاد ذلك الشيء الذي يخبر عن بعده ،  
 فكان بمنزلة قوله : بَعْدَ جَدًا ، وَمَا بَعْدَهُ ، لَا عَلَى أَنْ يَعْلَمَ الْمَخَاطِبُ ذَلِكَ  
 الشيء في بعد ، وكان فيه زيادة على (بَعْدَ) ، وإن كنا نفسره به<sup>(٥)</sup> ، وما  
 ذكره الكفوبي من أن دلالة (هَيَّاهَاتْ) أبلغ وأكمل مما هي بمعناه وهو الفعل  
 (بَعْدَ) ، وكذا إفادتها معنى التعجب هو مسبوق فيه ، فقد قرر ذلك غير  
 واحد من النحاة ، من ذلك ما ذكره ابن السراج بعد حديثه عن أسماء  
 الأفعال ، قال : « فجميع هذه الأسماء التي سمى بها الفعل إنما أريد بها  
 المبالغة »<sup>(٦)</sup> ، وقال الرضي : « ومعاني أسماء الأفعال ، أمراً كانت أو غيره

(١) ينظر : اللسان / ١٥ / ١٨٥.

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج / ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس / ٢ / ٤١٨ ، ومشكل إعراب القرآن / ٢ / ٥٠٢ ، والكشف لمكي / ١ / ١٣٢ ، وتفسير القرطبي / ١٢ / ١٢٩ ، والتبيان في تفسير غريب القرآن ص ٢٤١ ، وشرح المداية / ٢ / ٤٣٤ ، والتحرير والتنوير / ١٨ / ٤٤.

(٣) ينظر : المفردات في غريب القرآن ص ٥٤٧.

(٤) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل / ٣ / ٥١.

(٥) ينظر : الكليات ص ٩٥٩.

(٦) ينظر : الأصول / ٢ / ١٣٤ ، وينظر : الخصائص / ٣ / ٤٦.

أبلغ وأكدر من معانى الأفعال التي يقال : إن هذه الأسماء بمعناها ... وكل ما هو بمعنى الخبر فيه معنى التعجب ، فمعنى هيئات أي ما أبعده»<sup>(١)</sup> .

وقد وردت كلمة (هيئات) في القرآن الكريم في موضع واحد في سورة المؤمنون ، وهو قوله تعالى : ﴿هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ لِمَا تُؤْعَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأكثر النحاة والمعربين على أن معناها في الآية الكريمة هو معنى الفعل (بعد) ، وذهب الفراء إلى أن معناها معنى الوصف (بعيد)<sup>(٣)</sup> ، وذهب المبرد إلى أن معناها (في البعد)<sup>(٤)</sup> ، ورأى الزجاج أن معناها معنى المصدر (البعد)<sup>(٥)</sup> ، واختلاف النحاة في تقدير معنى (هيئات) في الآية الكريمة - في نظري ، والله أعلم - إنما هو راجع إلى اختلافهم في مدلول أسماء الأفعال ، بمعنى هل أسماء الأفعال أسماء لمعانى الأفعال من الأحداث والأزمات ، أو أسماء للمصادر ؟

(١) شرح الرضي ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، وينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٥ .

(٢) الآية ٣٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٤ / ١٢ - ١٣ .

## الفصل الأول

(هيئات) أحكامها النحوية

### المبحث الأول : لغات ( هيئات )

لم يكثر العلماء من نقل اللغات وردت في اسم فعل مثل ما نقلوا في ( هيئات ) حتى أوصلها بعضهم - وهو أبو حيان - إلى ما يزيد على أربعين لغة<sup>(١)</sup> ، غير أن العلماء كانوا في نقلهم بين مقلّ ومكثّر ، فقد ذكر الجوهري ( هيئات ) بالفتح والكسر ، وإبدال الماء همزة لا غير<sup>(٢)</sup> ، وصرح أبو بكر الأنباري بأن في ( هيئات ) سبع لغات ، وذكر ( هيئات ) بالفتح ، و ( هيئات ) بالكسر ، و ( هيئات ) بالكسر منونة ، و ( هيئات ) بالفتح منونة ، و ( هيئات ) بالضم ، و ( هيئات ) بالضم منونة ، و ( هيئات )<sup>(٣)</sup> ثم قال : « ومن العرب من يقول : أَيْهَان . بالنون ، ومنهم من يقول : أَيْهَا . بلا نون »<sup>(٤)</sup> ، ونص ابن الجوزي على أن ( هيئات ) لها عشر لغات ، وسرد ما أورد أبو بكر الأنباري ، وزاد ( هيئات ) بإسكان التاء<sup>(٥)</sup> . وقال في المفصل : « ( هيئات ) - بفتح التاء - لغة أهل الحجاز ، وبكسرها لغة أسد وتقييم ، ومن العرب من يضمنها ، وقد قرئ بهم جيّعاً ، وقد تنون على اللغات الثلاث ... ومنهم من يحذفها<sup>(٦)</sup> ، ومنهم من يسكنها ، ومنهم

(١) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٢) ينظر : الصحاح ( هيء ) ٦ / ٢٢٥٨ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف والإبتداء ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١ / ٣٠١ - ٣٠٠ .

(٥) ينظر : زاد المسير ٥ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٦) يعني التاء من ( هيئات ) .

من يجعلها نوناً ، وقد تبدل هاؤها همزة ، ومنهم من يقول : أَيْهَاك ، وَأَيْهَان ، وَأَيْهَا<sup>(١)</sup> ، وقد جاء الرضي بما أورد الزمخشري ، وزاد (أَيْهَا) بالتنوين غير أنه ذكر أن (أَيْهَان) بفتح الهمز والنون ، بعضهم يكسر النون<sup>(٢)</sup> ، ونقل الصاغاني ما أورده الجوهري ، وزاد عليه قائلاً : « وبقى منها الضم ، مثل : حيث ، والتنوين في الوجوه الثلاثة ، والتنوين مع إبدال الهاء همزة في الوجوه الثلاثة ، ومراعاة الوجوه الثلاثة مع إبدال التاء نوناً ، و(هَيْهَات) في الوجوه الستة ، و(أَيْهَات) بالمد في الوجوه الستة»<sup>(٣)</sup> ، ونقل أبو حيان ما ذكر الصاغاني ، وأضاف لغات أخرى ، قال : « ... فتلك ستة وثلاثون وجهاً . وقيل : أَيْهَاء ، وَأَيْهَاك ، والكاف للخطاب ، و: أَيْهَا ، وَهَيْهَا»<sup>(٤)</sup> .

نلحظ مما سبق أن العرب - كما ذكر أبو حيان<sup>(٥)</sup> - تلعبت بـ(هَيْهَات) تلعبةً كبيراً بالحذف والإبدال والتنوين . ومجئها - كما صرخ ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> - تارة مفتوحة الآخر ، ومكسورة أخرى ، وأيضاً قلب تائها وإثباتها أخرى جعل بعض النحاة يشبهونها في الموضعين بما يماثلها ، فيجعلونها مفردة مع الفتح ، جمعاً مع الكسر . والله تعالى أعلم .

(١) ينظر : المفصل ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٣) التكملة والذيل ٦ / ٣٦١ .

(٤) الارتشف ٥ / ٢٣٠٢ ، وينظر في لغاتها أيضاً : تهذيب اللغة (هـ) ٦ / ٤٨٤ ، والقاموس (هـ) ٤ / ٢٩١ ، والمقرب ١ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والدر المصنون ٨ / ٣٣٨ ، والتسهيل ص ٢١١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٦) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٢ .

## المبحث الثاني : ( هيئات ) بين الاسمية والفعلية

أسماء الأفعال عند النحاة على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار ، والغلبة للأول ، والعلة في ذلك - كما ذكروا - شيئاً :

**الأول :** أن الأمر لا يكون إلا بالفعل ، فلما قويت الدلالة في الأمر على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه<sup>(١)</sup>.

**الثاني :** أن الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز مع ضرب من المبالغة وذلك بابه الأمر ؛ لأنه الموضع الذي يجتاز فيه بالإشارة عن النطق بلفظه ، فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر<sup>(٢)</sup>.

وينقسم الضرب الأول - على ما ذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> - إلى قسمين :

**القسم الأول :** الأسماء المفردة ، نحو قولك : هَلْمَ زِيدًا ، ورُؤَيْدَ زِيدًا ومن ذلك تَرَاكِها ومتَنَعِها ، وهذه متعدية ، والمعنى : أُتُرْكُها وامْنَعْها ، وأمّا ما لا يتعدى فنحو : صَهْ ، ومهْ .

**القسم الثاني :** وهي الأسماء المضافة ، ومنها أيضاً ما يتعدى ،

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٢ ، والإيضاح العضدي ص ١٨٩ ، والخصائص ٣ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٢٤٣ - ٢٤٨ .

(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٥٧٠ ، ٥٧٢ .

وما لا يتعدي ، فأما الم التعدي فنحو : دُونكَ زيداً ، وعليكَ زيداً . وأما ما لا يتعدي فنحو : مَكانكَ ، وبَعْدكَ ، وإِلَيْكَ .

وهذا القسم إنما يضاف - كما ذكر سيبويه - إلى كاف عالمة المخاطب المتكلم فقط<sup>(١)</sup> .

وذهب ابن السراج إلى تقسيم أسماء الأفعال في الأمر إلى ثلاثة أقسام : أسماء مفردة كما فعل سيبويه ، وأسماء مضافة ولم يضم إليها ما استعمل مع حرف الجرّ نحو : عليكَ ، وإِلَيْكَ ، وأسماء جاءت مع أحرف الجر وجعلها قسماً ثالثاً<sup>(٢)</sup> .

وأما أسماء الأخبار فنحو : هَيَّهاتَ ذاكَ ، أَيْ بَعْدَ ، وشَتَّانَ زِيدُ وعمرُو ، أي افترقا وتبينا ، وأَفْ بمعنى : أَتَضَجَّرَ ، وَأَوْه بمعنى : أَتَوْجَعَ .

وسلك ابن مالك في تقسيم أسماء الأفعال مسلكاً آخر ، فجعلها على ضربين<sup>(٣)</sup> ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كـ(شَتَّان) للفعل الماضي ، وـ(صَهْ) لفعل الأمر ، وـ(أَوْه) للفعل المضارع .

والثاني : ما نقل عن غيره ، وهو نوعان :

الأول : منقول عن ظرف أو جار مجرور ، نحو : عليكَ ، بمعنى إِلَزَمْ ، ودُونَكَ زيداً ، بمعنى خُذْهُ ، ومَكانكَ ، بمعنى أَثْبَتْ .

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٣ / ٢٠٠ وما بعدها .

والنوع الثاني: منقول من مصدر، وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله<sup>(١)</sup>، ومصدر أهمل فعله<sup>(٢)</sup>. قال في الألفية:

هو اسمُ فعل ، وكذا أَوَّه وَمَهْ	« مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَّانَ وَصَهْ »
وَغَيْرُهُ كَ(وَيْ ، وَهَيْهَات) نَزَرْ	وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَ(أَمِين) كُثْرْ
وَهَكَذَا دُونَكَ مَمْ إِلَيْكَا	وَالْفَعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا
وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ »	كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ »

وقال فيما ينون من هذه الأسماء وما لا ينون :

« وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سَوَاهِيْنِ » .

قال في شرح الكافية الشافية: « لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف، وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً. ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف، كالضمير وأسماء الإشارة، وما يلازم التنكير كـ(أَحَد) وـ(عَرِيب)، وما يُعرَف وقتاً وينكِّر وقتاً كـ(رَجُل) وـ(فَرَس) جعلوا هذه الأسماء كذلك، فالمأموراً بعضها التعريف كـ(نَزَالٍ) وـ(بَلْه) وـ(أَمِين)، وألزموا بعضها التنكير كـ(وَاهَا) وـ(وَيْهَا)، واستعملوا بعضها بوجهين فُنُوناً مقصوداً تنكيره، وجُرد

(١) نحو: رُوَيْدَ زِيداً فَإِنْهُمْ قَالُوا: أَرْوِدُهُ، إِرْوَادُهُ، بِمَعْنَى أَمْهَلَهُ إِمْهَالاً، ثُمَّ صَغَرُوا المَصْدِرَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، يُنَظَّرُ: شَرْحُ التَّصْرِيفِ / ٢٩٨ .

(٢) نحو: بَلْهَ زِيداً، أَيْ دَعْهَ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدِرٌ فَعْلٌ مَهْمَلٌ مَرَادِفٌ لـ(دَعْ)، يُنَظَّرُ: شَرْحُ التَّصْرِيفِ / ٢٩٩ .

مقصوداً تعريفه كـ(صَهْ وَصَهِ) وـ(أَفْ وَأَفْ<sup>(١)</sup>) .

وقد اختلف النحويون في : هَيْهَات ، وَمَهْ ، وَنَزَالٍ ، وما أشبهاها من أسماء الأفعال .

فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة جرت في ألفاظها على طريق الأسماء ، فقالوا في (نَزَال) : إنها (أُنْزِل) . ثم إن العرب أجرت لفظها كلفظ الأسماء ، وكذلك (شَتَّان) أصله : شَتَّت ، ثم عُدِلَ من شَتَّت إلى شَتَّان ، وأجرروا اللفظ مجرى الأسماء فتسميتهم لها على هذا أسماء إنما هي مراعاة للفظ ، وإنما هي في الحقيقة أفعال<sup>(٢)</sup> ، وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء<sup>(٣)</sup> .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، ويسمونها أسماء أفعال<sup>(٤)</sup> ، واحتل了一لة ، فقيل : مدلوها ألفاظ أفعال لا أحداث ، ولا أزمان ، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان ، فـ(مَهْ) اسم للفظ اسْكُتْ ، وقيل : تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان ، فـ(مَهْ) مَرَادِف لـ(اسْكُتْ) وقيل : هو ظاهر مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> ،

(١) ١٣٨٨ / ٣ (١) ..

(٢) ينظر : البسيط ١ / ١٦٣ ، والكاف٢ / ١١٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والارتفاع ٥ / ٢٢٨٩ ، والمساعد ٢ / ٦٣٩ ، والتصریح ٢ / ١٩٥ ، وحاشیة الصبان ٣ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : الارتفاع ٥ / ٢٢٨٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤١ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، والأصول ١ / ٢ ، ١٤٣ / ١٣٠ ، والخصائص ٣ / ٣٤ ، والتهذيب الوسيط ص ٨٧ ، وشرح الألفية لابن نظام ص ٦١١ ، والتوضيحة ص ٣١٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٣ ، ٢٤١ / ٤ ، ٥٢٩ / ٣ .

وأبى علي<sup>(١)</sup> وجماعة ، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعده الزمان ودخلها معنى الوقع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ، فتبعده الزمان فـ (مَهْ) اسم لقولك سُكُوتاً ، وكذلك باقيها ، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر ، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء . وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ، ولا أفعالاً ، ولا حروفًا فهي قسم رابع من قسمة الكلمة<sup>(٢)</sup> .

والصحيح - في نظري والله أعلم - من هذه الأقوال هو قول البصريين ، وذلك لما استدلوا<sup>(٣)</sup> به من أشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء ، منها عدم ظهور عالمة المضمر ، ومنها التنوين الذي هو علم التنکير ، وهذا لا يوجد إلا في الاسم ، نحو قوله : هذا سببويه وسيبويه آخر . ومنها الثنوية<sup>(٤)</sup> ومنها وجود الجمع فيها في (هَيْهَات) ، ومنها وجود التأنيث فيها في هَيْهَا و هَيْهَات ، ومنها الإضافة ، وهي قوله : دونك وعندك ، ووراءك ، ومنها وجود لام التعريف فيها ، نحو النَّجَاءَك ،

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ١ / ١٨٩ ، والعسكريات ص ١١١ ، وينظر : المقتضى ١ / ٥٦٩ .

(٢) ينظر : الارشاد ٥ / ٢٢٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٢ ، وكتاب الشعر ١ / ٥ ، والخصائص ٣ / ٤٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣٠ - ٥٣١ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٧ - ٢٨ ، والمساعد ٢ / ٦٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦١٥ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣ / ٤٤ .

فهذا اسم (أُنجُ)، ومنها التحبير، وذلك قولهم: رُوَيْدَك . ومنها جواز كونها فاعلة ومفعولة<sup>(١)</sup>، ومنها جمودها وعدم تصرفها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٢٧ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤ / ٢٨ .

### المبحث الثالث : ( هيئات ) بين الإفراد والجمع

تقديم من لغات ( هيئات ) المنقوله عن العرب ( هيئات ) بالفتح و ( هيئات ) بالكسر ، و ( هيئات ) بالضم ، و ( هيئات ) بالتسكين ، ولم يدخل النحاة جهداً في تحديد وتوضيح هيئة ( هيئات ) في كل لغة من هذه اللغات ، ومن ذلك تبيانهم نصيب هذه الكلمة من الإفراد والجمع والوزن.

#### أولاً : ( هيئات ) بالفتح

مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> وعليه جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> أن ( هيئات ) بالفتح اسم مفرد ، ودليلهم في هذا أنه يوقف عليها بالهاء ، ولا يوقف بالهاء إلا على مفرد والتاء فيه للتأنيث ، كما في ( عَلْقَة )<sup>(٣)</sup> ، قال في الكتاب : « وسألته عن ( هيئات ) اسم رجل ، و ( هيئات ) ؟ فقال : أما من قال : هيئات . فهي عنده بمترلة ( عَلْقَة ) ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : ( هيئات ) »<sup>(٤)</sup> .

ونقل بعضهم عن الأخفش أنه أجاز فيها الجمع<sup>(٥)</sup> . وأما عن وزنها

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ ، والخصائص ٣ / ٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ .

(٣) العَلْقَة واحدة العَلْقَى ، وهو شجر تدوم خضرته في القبط . ينظر : اللسان ( علق ) ٩ / ٣٥٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : الصداح ٦ / ٢٢٥٨ .

فقد ذكروا أنها اسم رباعي من مضاعف الماء والياء، وزنها فعللة، وأصلها : هَيْهَة ، فهو من باب الزلزلة ، ومن صرخ بهذا: أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> وابن جني<sup>(٢)</sup> ، والمخشري<sup>(٣)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٤)</sup> ، والعكري<sup>(٥)</sup> .

### ثانياً : ( هيئات ) بالكسر

كان الخلاف بين العلماء في ( هيئات ) بالكسر أهي مفرد أم جمع ؟ أقوى ما كان في ( هيئات ) بالفتح ، إذ لم يعهد مخالف لإجماع النحاة على أن ( هيئات ) بالفتح مفردة إلا الأخفش فيما نقل عنه الجوهري ، وأما الخلاف في ( هيئات ) بالكسر فيمكن بيانه على النحو التالي :

١) ذهب سيبويه ، وجمع من النحاة إلى أنها جمع تأنيث ، كزينبات ، وهنات ، قال سيبويه : « وسألته عن هَيْهَاتِ اسْمَ رَجُلٍ وَهَيْهَةٍ ؟ فقال ... ومن قال : هَيْهَاتِ . فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الماء الكسرة في التاء ... ونظير ( هيئات ) ، و( هيئَة ) في اختلاف اللغتين قول العرب : استأصلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ ، واستأصلَ اللَّهُ عِرْقَاتَهُمْ<sup>(٦)</sup> . بعضهم يجعله

(١) ينظر : العضديات ص ١٤٠ .

(٢) ينظر : الخصائص / ٢ ، ٢٩٧ / ٣ ، ٤٣ .

(٣) ينظر : المفصل ص ١٦١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٦ .

(٦) في اللسان ( عرق ) ٩ / ١٦١ : « قال الأزهري : والعرب تقول : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتَهُمْ أي شأفتهم » .

بمنزلة (عُلْقَة)، وببعضهم يجعله بمنزلة عُرُس<sup>(١)</sup> وعُرُسات<sup>(٢)</sup>، ومن أخذ بقول سيبويه الزجاج<sup>(٣)</sup> وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>، وابن جني<sup>(٥)</sup> وغيرهم. ومفرد (هَيْهَاتِ) بالكسر على ذلك القول - كما ذكروا - هو (هَيْهَاتَ) بالفتح، وكان ينبغي على أصله - كما صرحو - أن يقال فيه: هَيْهَاتَ . الجمع المصحح ، والتاء فيه تاء جمع التأنيث بقلب ألف (هَيْهَاتَ) ياءً لزيادتها على الأربعة ، نحو : مَرْمَيَات ، وَاللام التي هي الألف في (هَيْهَات) مخدوفة لالتقائهما مع ألف الجمع ، وإنما حذفت ، ولم تقلب ، كما قلبت في حُبْلَيَات لعدم تمكنها ، جعلوا للتمكّن مزية على غير المتمكن ، فحذفوها على حد حذف الياء في (اللذان ، واللتان)<sup>(٦)</sup> ، فعلى هذا الألف في (هَيْهَاتَ) بالفتح لام الكلمة المبدلّة من الياء بمنزلة اللام الثانية في الزلزلة والقلقلة ، والألف في (هَيْهَاتِ) بالكسر زائدة ، وهي التي تصحب تاء الجمع في مثل : الْهَنَدَاتِ وَالْحُبْلَيَات<sup>(٧)</sup> .

وذهب الزجاج إلى أن مفرد (هَيْهَاتِ) بالكسر - وإن لم ينطق به -

(١) جمع عَرُوس ، ينظر اللسان (عرس) ٩ / ١٣١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٤ / ١٢ .

(٤) ينظر : العسكريات ص ١١٧ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥٠٠ ، والخصائص ٣ / ٤٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ ، والدر المصنون ٨ / ٣٣٩ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

هَيْهَة كَبِيْضَة ظنًا مِنْهُ أَنْ سَيِّبُوْيَهِ إِنَّمَا أَرَادَ بِقُولِهِ : « وَمَنْ قَالَ : هَيْهَاتٍ . فَهُنَّ عِنْدَهُ كَبِيْضَاتٍ » فِي اتِّفَاقِ الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ ضَعَفَ النَّحَاةُ رأْيُ الزَّجَاجِ<sup>(١)</sup> .

٢) وَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ النَّحَاةِ إِلَى أَنَّ (هَيْهَاتٍ) بِالْكَسْرِ مُفْرَدٌ ، كَحَالِهِ فِي لُغَةِ مَنْ فَتَحَ ، وَأَنَّهُ كَسْرٌ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَرَأَى أَنَّ فِي تَقْدِيرِهِ جَمِيعًا تَعْسِفًا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبْلِ تَغْيِيرِ اللُّغَاتِ ، وَمِنْ هُؤُلَاءِ ابْنِ الْحَاجَبِ<sup>(٢)</sup> وَالسَّمِينِ الْخَلْبِيِّ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ ابْنُ الْحَاجَبَ : « ... وَالْحَقُّ أَنَّهُ لُغَاتٌ فِيهَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهَا مَفْتُوحَةً تَارَةً ، وَمَكْسُورَةً أُخْرَى ، وَتَقْلِبُ تَأْوِهَا ، وَتَبْثِتُ أُخْرَى شَبَهُوهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَا يَمْاثِلُهَا ، فَقَالُوا مَا قَالُوهُ ... . هَذَا كُلُّهُ تَعْسِفَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ »<sup>(٤)</sup> . وَمَنْ ذَهَبَ أَيْضًا إِلَى أَنَّ (هَيْهَاتٍ) مُفْرَدٌ أَبُو حَيَانَ<sup>(٥)</sup> .

٣) وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ ثَالِثَةٌ إِلَى احْتِمَالِ (هَيْهَاتٍ) لِلإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ ، مِنْهُمْ ابْنُ يَعْيَشَ<sup>(٦)</sup> وَالْعَكْبَرِيِّ<sup>(٧)</sup> ، وَالرَّضِيِّ<sup>(٨)</sup> ، غَيْرُ أَنَّ الرَّضِيَّ رَجَحَ جَانِبَ

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ المَفْصِلِ ٤ / ٦٦ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٦ / ٤٠٥ ، وَالدَّرُّ المَصْوُنُ ٨ / ٣٣٩ .

(٢) يَنْظُرُ : الإِيْضَاحُ ١ / ٥٠٢ .

(٣) يَنْظُرُ : الدَّرُّ المَصْوُنُ ٨ / ٣٤٠ .

(٤) الإِيْضَاحُ ١ / ٥٠٢ .

(٥) يَنْظُرُ : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٦ / ٤٠٥ .

(٦) شَرْحُ المَفْصِلِ ٤ / ٦٦ .

(٧) إِعْرَابُ الْقَرَاءَاتِ ٢ / ١٥٨ .

(٨) شَرْحُ الرَّضِيِّ ٣ / ١٠٢ .

الإفراد ، قال في شرح الكافية : « .. لا منع أن نقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَة ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكين ؛ لأن أصل البناء السكون ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير ، أعني أن أصله : هَيْهَيَة ، ألا يوقف عليه إلا بالباء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر ، تنبية على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكانت تأوها مثل تاء (قامت) وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدين »<sup>(١)</sup> .

والذي آخذ به - والعلم عند الله - هو الرأي الثالث ، وهو احتمال الإفراد والجمع ، أما الجمع فلما ذكر ، وأنه قد يوقف عليها بالتاء ، وقد صرخ العلماء بأنه لا يوقف بالتاء إلا فيما كان جمعاً ، كما أنه لا يوقف بالباء إلا فيما كان مفرداً<sup>(٢)</sup> .

وأما احتمال الإفراد فلما ذكر ابن يعيش ، والرضي من أنه لا فرق بين (هَيْهَات) بالكسر و(هَيْهَات) بالفتح مفردة إلا في كسر التاء ، وإنما جاء على أصل التقاء الساكين لحفة الألف قبلها ، كما كسروا نون التثنية بعد الألف<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح الرضي / ٣ - ١٠٢ .

(٢) ينظر : المحتسب / ٢ ، ٩٢ ، والعسكريات ص ١١٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ ، وشرح الرضي / ٣ .

**ثالثاً : ( هيئات ) بالضم**

لم أقف على نص لأحد من النحاة حكم فيه على ( هيئات ) بالضم بالإفراد أو الجمع سوى نصٍ لابن جني يفهم منه أنها مفردة لا جمع ، وهو قوله في المحتسب : « ومن قال : هيئاً هيئاً ، فإنه يكتبها بالهاء ؛ لأن أكثر القراءة ( هيئاً ) بالفتح ، والفتح يدل على الإفراد ، والإفراد بالهاء ، كهاء أرطاء<sup>(١)</sup> وعلقاً<sup>(٢)</sup> » .

**رابعاً : ( هيئات ) بالسكون**

ذهب ابن جني<sup>(٣)</sup> - وتبعه آخرون - إلى أن ( هيئات ) ساكنة التاء جمع لا مفرد ، واستدلوا على ذلك بأن بقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء ، وإذا كانت تاء فهي للجماعة ، ودفعوا ما قد يضعف استدلالهم من ذهاب بعضهم إلى أن سكون التاء إنما جاء نتيجة لإجرائها في الوقف مجرها في الوصول من كونها تاء ، كقولنا : عليه السلام والرحمت ، بقلة هذا - إذ بابه الضرورة والشعر - وكثرة الأول ، ومن تبع ابن جني في رأيه هذا ابن يعيش<sup>(٤)</sup> وابن عطية<sup>(٥)</sup> . والله تعالى أعلم .

(١) الأرطى : شجر من شجر الرمل . ينظر : اللسان ( أرط ) ١ / ١٢٠ .

(٢) المحتسب ٢ / ٩١ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

## المبحث الرابع : كتابة (هَيْهَات) عند النحواء

اختلاف النحويون في كتابة هَيْهَات أهي بالباء في آخرها أم بالياء؟

١) فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن هَيْهَات بالفتح تكتب بالباء، وبالكسر تكتب بالياء والعلة عنده في ذلك هي العلة نفسها في الوقوف عليها وهي أن المفتوحة اسم مفرد والمكسورة جمع، والمفرد لا يكون إلا بالباء وصلاً ووقفاً كما أن الجمع لا يكون إلا بالباء وصلاً ووقفاً، قال في الكتاب: «وسأله عن هَيْهَاتِ اسْمِ رَجُلٍ وَهَيْهَاتٌ؟ فَقَالَ: أَمّا مَنْ قَالَ هَيْهَاتٌ، فَهُوَ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ عَلْقَةٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي السُّكُونِ: هَيْهَاهُ، وَمَنْ قَالَ: هَيْهَاتٌ، فَهُوَ عَنْهُ بِكَيْضَاتٍ، وَنَظِيرِ الْفَتْحِ فِي الْأَيَاءِ الْكَسْرَةِ فِي التَّاءِ»<sup>(١)</sup> فقوله: «ونظير الفتحة في الاء الكسرة في التاء» أفهم أن (هَيْهَات) المفتوحة بالباء، والمكسورة بالباء، ومن أخذ بقول سيبويه في كتابة (هَيْهَات) مكسورة بالباء أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، ومن أخذ بقول سيبويه في كتابة (هَيْهَات) بالفتح وبالكسر ابن جني<sup>(٤)</sup>، كما أنه ذهب إلى أن (هَيْهَات) بالضم تكتب بالباء كالمفتوحة وأن (هَيْهَات) بسكون التاء تكتب بالباء، وذكر العلة في ذلك كله، قال في

(١) الكتاب / ٣ / ٢٩١.

(٢) ينظر: العضديات ص ١٣٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٦٦.

(٤) ينظر: المحتسب ٢ / ٩١.

المحتب : « ... ومن كسر كتبها بالباء ؛ لأنها جماعة ... ومن قال : (هَيْهَا هَيْهَا هَيْهَا) فإنه يكتبها بالباء ؛ لأن أكثر القراءة (هَيْهَا) بالفتح والفتح يدل على الإفراد ، والإفراد بالباء كباء (أَرْطَا) و(عَلْقَا) ... وأمّا (هَيْهَات هَيْهَات) ساكنة بالباء فينبعي أن يكون جماعة وتنكتب بالباء ، وذلك أنها لو كانت هاء كباء عَلْقَا وسُمَانَا<sup>(١)</sup> للزم في الوقف عليها أن يلفظ باء ، كما يوقف مع الفتح ، فيقال : هَيْهَا هَيْهَا ، بقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء ، وإذا كانت تاء فهي لجماعه<sup>(٢)</sup> .

(٢) وذهب أبو علي الفارسي - مخالفًا رأي سيبويه في كتابة (هَيْهَات) بالفتح - إلى أنها تنكتب بالباء لا باء ، قال في (العضديات) : « فهذا معنى (هَيْهَات) ، فأمّا لفظها ، فإنهم استعملوه على ضربين ، أحدهما : أن تكون التاء فيها مفتوحة ... فمن فتح كان عنده اسماً مفرداً ، فإذا وقف عليها أبدل من التاء أباء<sup>(٣)</sup> ، فقوله : « أبدل من التاء أباء » صريح في أن (هَيْهَات) بالفتح تنكتب بالباء ، ومن أخذ بهذا الرأي أيضاً ابن يعيش<sup>(٤)</sup> .

(١) في اللسان (سمن) ٦ / ٣٧٦ : « والسُّمَانِي : طائر ، واحدته سُمَانَة ، وقد يكون السُّمَانِي واحداً » .

(٢) المحتب ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٣) العضديات ص ١٣٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

## المبحث الخامس : الخلاف في إعراب ( هيئات )

تحدثت في السابق عن الخلاف بين النحاة في اسمية أسماء الأفعال - ومنها هيئات - وفعاليتها ، وهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ، والزمان أو تدل على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمان ، أو مدلولها المصادر ، وقد اختلف النحاة بناء على هذه الأقوال في موضع أسماء الأفعال - ومنها هيئات - هل لها موضع من الإعراب أو لا ؟ ، فانقسموا إلى فريقين :

أولاً : من قال : إن ( هيئات ) لا موضع لها من الإعراب

أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويه على أن ( هيئات ) - ومثله بقية أسماء الأفعال - اسم فعلٍ مبني يدل على معنى الفعل من الحدث والزمان ولا موضع له من الإعراب<sup>(١)</sup> ، أما كونه لا محل له من الإعراب فلأن معناه - كما ذكروا - معنى ما لا موضع له من الإعراب وهو الفعل ، فوجب أن لا يكون له موضع من الإعراب ، قال صاحب البسيط : « ( هيئات ) اسم ( بعد ) كما أن حسّان اسم لشخص ، ولا موضع لها من الإعراب ، لأن الإعراب في الأسماء إنما يوجد دلالة على معانٍ في مدلولاتها ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهذه المعانٍ لا يمكن أن توجد في الفعل »<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو علي الفارسي مصرحاً بأن لا موضع لـ ( هيئات ) من الإعراب : «

(١) في المساعد ٢ / ٦٥٨ : كونها غير معمولة قول الأخفش ونقله المصنف عن المحققين ونقله الخضراوي عن الجمهور . وينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٦ .

(٢) البسيط : ١ / ١٦٣ - ١٦٤ ، وينظر الإيضاح ١ / ٥٠٥ ، والكافٰ ٣ / ١١٢٢ .

... فأما (هَيْهَاتَ) نفسها فلا موضع لها من الإعراب<sup>(١)</sup>.

وأما بناء (هَيْهَاتَ) فقد ذكرت آنفًا أنه مذهب سيبويه ، وتبعه جمع غفير من النحاة<sup>(٢)</sup> ، قال في الكتاب : « وسألته عن (هَيْهَاتِ) اسمِ رجلٍ وهَيْهَاتَةَ؟ فقال : ... فإذا لم يكن (هَيْهَاتِ) ولا (هَيْهَاتَةَ) على لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمتزلة ما ذكرنا ممّا لم يتمكّن<sup>(٣)</sup> ». وقد اختلف أصحاب هذا الرأي - أعني البناء - في علة بناء (هَيْهَاتِ) ، فقيل :

(١) لإبهامها ومشابتها أسماء الأصوات ، وقد تبنّى هذا التعليل سيبويه إذ ذكر أولاً في باب الظروف المهمة غير المتمكنة ، كـ(قبل وبعد) أن علة بناء هذه الظروف راجع إلى مشابتها للأصوات في الإبهام وعدم التمكن<sup>(٤)</sup> ، وأبان عن معنى إبهامها وعدم تمكّنها بقوله : « ويُدْلِكُ على أَنَّ (قبل) و(بعد) غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردان ما يكون فيهما مضارف ، لا تقول : قبل وأنت ، تريد أن تبني عليها كلاماً ، ولا تقول :

(١) العضديات ص ١٤٠ ، ومن نص أيضًا على ألا موضع لاسم الفعل من الإعراب الرضي ، قال في شرحه على الكافية (٣ / ٨٦) : « .. فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محل من الإعراب ».

(٢) ينظر : المقتضب / ٣ / ١٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء / ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج / ٤ / ١٢ ، والأصول / ١ / ٥٠ ، والخصائص / ٣ / ٤٩ - ٥٠ .

(٣) ٢٩١ / ٣ / ٢٩٢ .

(٤) ينظر : الكتاب / ٣ / ٢٨٥ .

هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العَتَمة ، فلِمَا كَانَتْ لَا تَمْكُنْ ، وَكَانَتْ تَقْعُدْ عَلَى  
كُلِّ حِينٍ شُبِّهَتْ بِالْأَصْوَاتِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ) ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَتْمِكِنَةً<sup>(١)</sup> ،  
ثُمَّ عَلَى بَعْدِ ذَلِكَ بَنَاءً (هَيْهَا وَهَيْهَاتِ) بِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا ذُكِرَ مَا لَمْ  
يَتَمْكِنَ<sup>(٢)</sup> . وَأَخْذَ بِتَعْلِيلِ سَيِّبوِيهِ جَمْعَ مِنَ النَّحَّا ، مِنْهُمُ الْمَبْرُدُ ، قَالَ : « فَأَمَا  
(هَيْهَاتِ) فَتَأْوِيلُهَا : فِي الْبَعْدِ ، وَهِيَ ظَرْفٌ غَيْرُ مَتْمِكِنٍ لِإِبْاهَامِهَا ، وَلِأَنَّهَا  
بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ »<sup>(٣)</sup> وَكَذَا الزَّجَاجُ<sup>(٤)</sup> .

(٢) وَقَوْعُهَا مَوْقِعُ الْمَبْنِيِّ وَهُوَ الْفَعْلُ الْمَاضِيُّ ، وَذَكْرُ هَذَا أَيْضًا عَدْدُ  
مِنَ النَّحَّا ، مِنْهُمُ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ ، قَالَ فِي الْعَسْكَرِيَّاتِ : « وَ(هَيْهَاتِ)  
وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشَابِهَةِ لِلْحُرُوفِ إِذَا وُضِعَتْ مَوْضِعُ الْمَبْنِيِّ أَجْدَرَ  
بِالْبَنَاءِ<sup>(٥)</sup> . وَكَذَا ابْنُ يَعِيشَ<sup>(٦)</sup> ، وَابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٧)</sup> ، وَالرَّضِيِّ<sup>(٨)</sup> ، وَأَبُو  
الْبَرْكَاتِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ<sup>(٩)</sup> ، وَالْوَاسْطِيِّ الْضَّرِيرِ<sup>(١٠)</sup> .

(١) الكتاب : ٢٨٦ / ٣ .

(٢) المَصْدَرُ السَّابِقُ : ٢٩٢ / ٣ .

(٣) يَنْظُرُ : الْمَقْتَضِبُ ٣ / ١٨٢ .

(٤) يَنْظُرُ : مَعْنَى الْقُرْآنِ ٤ / ١٢ .

(٥) الْعَسْكَرِيَّاتُ ص ١١٧ ، وَيَنْظُرُ : الْعَضْدِيَّاتُ ص ١٤٠ .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤ / ٣٥ .

(٧) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْكَافِيَّةِ ص ٥٢٩ .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرَّضِيِّ ٣ / ٨٣ .

(٩) يَنْظُرُ : الْبَيَانُ ٢ / ١٨٤ .

(١٠) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْلَّمْعِ ص ٦ .

(٣) مشابتها الحرف ، ومن أخذ بهذا ابن السراج ، قال : « فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها »<sup>(١)</sup> . وقال بهذه العلة أيضاً ابن جنی<sup>(٢)</sup> وأبو جعفر<sup>(٣)</sup> النحاس وابن عطیة<sup>(٤)</sup> وابن مالک<sup>(٥)</sup>.

وأختلف بعض هؤلاء في وجه المشابهة ، فذهب ابن جنی إلى أن أسماء الأفعال كلها مبنية ، لتضمن ما كان منها بمعنى الأمر معنى حرف الأمر ، وحمل باقي الأسماء عليها<sup>(٦)</sup> .

وذهب ابن مالک إلى أن أسماء الأفعال إنما أشبّهت الحروف العاملة في الاستعمال إذ هي عاملة غير معمولة مع جمودها ولزومها طريقة واحدة<sup>(٧)</sup> . والذی أراه - والله أعلم - أن غير علة مشابهة الحرف يمكن ردّها إليها.

أما علة مشابهة أسماء الأصوات فلأأسباب الثلاثة الآتية :

الأول : أن المبرد - وهو من قال بعلة مشابهة أسماء الأصوات - صرّح كما نقل عنه الزجاجي في كتابه (مجالس العلماء) بأن علة بناء أسماء الأصوات هي مشابهة الحروف ، قال المبرد : « ... والأصوات عندهم ،

(١) ينظر : الأصول ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٠٠ - ٤٩ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١١ / ٢٢٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٣٩٧ .

(٦) ينظر : الخصائص ٣ / ٥٠ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافعية ٣ / ١٣٩٧ .

كـ(غاق) وـ(طُقْ) مضارعة للحروف ؛ لأنها حكية حكاية جرت فيها كالزجر ، لأن الزجر إنما وضعتها حروف معان ليعلم ما تزيد بها ...»<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن ابن مالك رجع علة بناء أسماء الأصوات إلى مشابهة الحرف في الاستعمال ، قال في شرح الكافية الشافية بعد تعليمه لبناء أسماء الأفعال : « وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء ؛ لأنها غير عاملة ، ولا معمولة فأأشبهات الحروف المهملة »<sup>(٢)</sup> .

الثالث : ما نقله ابن جني من أن مذهب سيبويه - وهو من قال أيضاً بعلة مشابهة أسماء الأصوات - في علة بناء الاسم هو تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه<sup>(٣)</sup> .

وأما علة الوقوع موقع الفعل فلتصرigh بعض العلماء بأنها ترجع - في التحقيق - إلى علة مشابهة الحرف ، ومن صرحت بهذا ابن عطية في تفسيره ، قال : « ومن حيث كانت هذه اللفظة بمعنى الفعل أأشبهات الحروف ، مثل صَهْ وغيرها ، فلذلك بنيت على الفتح »<sup>(٤)</sup> وكذا الصبان ، وبعد سرد ما قيل في علل بناء الاسم - غير علة مشابهة الحرف - قال : « وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف »<sup>(٥)</sup> ومن قال بهذا أيضاً الخضري<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : مجالس العلماء ص ١٧١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٧ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣ / ٥٠ .

(٤) المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ .

(٥) حاشية الصبان ١ / ٥١ .

(٦) حاشية الخضري ١ / ٤٢ .

ثانياً : من قال : إنّ لها موضعًا من الإعراب

ذكر غير واحد من النحويين أن القول : إنّ لأسماء الأفعال موضعًا من الإعراب ، مبني على القول : إنّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، أو القول : إنّها أسماء لمعاني الأفعال ، ذلك أنّ أسماء الأفعال وقعت مركبة ، وكل اسم وقع مركباً فلابد من إعرابه ؛ إذ علة الإعراب الترکيب ، وقد وُجد ، وأن ما ذكر من علة بناء أسماء الأفعال لا يوجب ألا يكون لها موضع من الإعراب ، كجميع الأسماء المبنية ، فإنه يحکم بأنّ لها موضعًا من الإعراب ، وإن كانت مبنية<sup>(١)</sup> .

هذا والمشهور لدى النحويين في موضع أسماء الأفعال من الإعراب مذهبان ، أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر . والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء<sup>(٢)</sup> .

١) قول من قال : إنّ موضعها نصب

مذهب المازني ومن وافقه ، كما صرّح به بعضهم<sup>(٣)</sup> ، واحتج أصحاب هذا القول بأنّ أسماء الأفعال أسماء ، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفید فلا بد أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مخوضة في اللفظ أو في التقدير أو في الموضع ، فنظروا بما إذا تلحق من الأسماء ، فرأوا أقرب الأسماء إليها المصادر

(١) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٥ ، والبسيط ١ / ١٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣٢ ، شرح الرضي ٣ / ٨٦ ، وتوسيع المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصریح ٢ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : توسيع المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصریح ٢ / ١٩٥ .

النائبة ، فأجرروا (رُوَيْدًا) مجرى (ضربًا زيدًا) ؛ لأن كل واحد منها ناب مناب فعل ، وهذه النائبة منصوبة ، فجعلوا موضع هذه الأسماء النصب<sup>(١)</sup> ، وقد نقل ابن الحاجب والرضي<sup>(٢)</sup> هذا القول ثم ضعفاه ، قال ابن الحاجب في تضعيقه : « والوجه الأول ضعيف ؛ لأنه لو كان (رُوَيْدًا) منصوبًا نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدراً ، وينخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل ألا ترى أن (سَقِيًّا) و(رَعِيًّا) و(خَيْرَةً) و(جَدَاعً) ونحوها لما كانت مصادر ، وكان الفعل معها مقدراً وجب خروجهما عن أسماء الأفعال ، وأيضاً فإنه كان يجب أن تكون معربة كما في قولك : (سَقِيًّا) و(رَعِيًّا) ، إذ لا موجب حينئذ للبناء ؛ إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها ، وذلك لا يوجب بناء كما ذكرنا »<sup>(٣)</sup> . ومن اعتراض أيضاً على هذا الإعراب ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup> .

هذا وذهب المبرد - كما سيأتي - إلى أن (هَيْهَاتَ) ظرف غير متمكن ، وبني لإبهامه ، وتأويله عنده (في البعد)<sup>(٦)</sup> .

## ٢) قول من قال : إن موضعها رفع

ذكرت بعض كتب النحو أن هذا القول مذهب بعض النحويين ، ولم

(١) ينظر : البسيط ١ / ١٦٤ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٦ .

(٣) شرح الكافية ص ٥٣٣ ، وينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٦ .

(٤) ينظر : البيان ٢ / ١٨٤ .

(٥) ينظر : الكافي ٣ / ١١٢٣ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ .

تنسبه إلى أحد من النحاة على عكس ما كان منها في المذهبين السابقين ، أعني القائلين بأن لا موضع من الإعراب ، وأن الموضع نصب ، وقد اكتفت أكثر المصادر في بيان هذا القول الأخير أعني القول بأن موضع اسم الفعل رفع بأنه رفع على الابتداء ، وأعني مرفوعه عن الخبر<sup>(١)</sup> ، غير أن ابن الحاجب من رجح هذا الرأي قد بين هذا القول أتم تبيين ، كما أنه ذكر سبب ترجيحه له على القول بأن الموضع نصب ، فقال في شرح الكافية : « وللنحوين في موضعها من الإعراب مذهبان ، أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر . والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمر مستتر والجملة - وإن كانت من مبدأ وفاعل - مستغنى عن الخبر فيها كما استغنى في (أقائم الزيدان ؟) - لما كانت بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ استغنى عن الخبر بالفاعل ، إذ المقصود منسوب ومنسوب إليه . والثاني أوجه لأنه اسم جرد عن العوامل اللغوية ، فوجب أن يحکم بالابتداء فيه ، والفاعل ساد مسد الخبر ، كما في قولك : أقائم الزيدان ؟»<sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي رجحه ابن الحاجب لم يُسلِّمْ له فيه ، كما لم يُسلِّمْ هو للقول بأن الموضع نصب ، ومن اعترض على قول ابن الحاجب الرضي ، إذ قال في رد : « ثم اعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها ، كما في أقائم الزيدان ؟ وليس بشيء ؛ لأن معنى

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

(٢) شرح الكافية ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(قائم) معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي ذو قيام ، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ ، فإن في قولك : تسمع بالمعيدي ، تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم ، فاسم الفعل إذن ككاف (ذلك) ، وكالفصل عند من قال : إنه حرف ، كان لكل واحد منها محل من الإعراب لكونها اسمين ، فلما انتقلا إلى معنى الحرفيّة لم يبق لها ذلك ، لأن الحرف لا إعراب له ، فكذا اسم الفعل ، كان له في الأصل محلٌ من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محلٌ من الإعراب<sup>(١)</sup> .

والذي تطمئن إليه النفس - بعد سرد هذه الأقوال حول موضع اسم الفعل - هو القول بأن لا موضع له من الإعراب ؛ وذلك لما ذكر أصحاب هذا الرأي من أن اسم الفعل بمعنى ماناً عنه ، وهو الفعل ، والفعل لا محل له من الإعراب فكذا اسم الفعل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح الرضي / ٣ / ٨٦.

## المبحث السادس : تعليل النحاة لحركة البناء

تقديم أن للعرب في (هيئات) ما ينافي على أربعين لغة وأن منها المنون وغير المنون وأن علماء اللغة قد نقلوا كل ذلك عنهم ، وقد أوردت ما جاء به العلماء من هذه اللغات ، وما ورد (هيئات) بالفتح من غير تنوين ، و(هيئات) بالكسر غير منونة ، و(هيئات) بالضم من غير تنوين ، و(هيئات) بالسكون .

وقد بيّنت في المبحث السابق أن أكثر النحاة على أن (هيئات) مبنية ، وفي هذا المبحث أذكر - إن شاء الله تعالى - تعليلهم لكل حركة بناء .

### (١) تعليل حركة الفتح

لم يكن النحاة في تعليلهم لفتح التاء في (هيئات) على قلب رجل واحد ، بل تشعبوا في ذلك ، ويمكن - في نظري - إجمال ما عللوا في ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن حركة البناء إنما كانت فتحة إباعاً لما قبلها ، ومن قال بهذا سيبويه ، فقد ذكر أنه سأله الخليل عن (شَتَّانَ) فأجابه بقوله : « فتحتها كفتحة هِيَاهَا »<sup>(١)</sup> وقد نقل الزجاج كلام سيبويه هذا ثم أراد أن يكشف عن وجه الفتح في (شَتَّانَ) فقال : « وتفسير قوله في (شَتَّانَ) أن فتحة (شَتَّانَ) بناء وقع لالتقاء الساكنين »<sup>(٢)</sup> والذي يستنبط من تفسير الزجاج أن علة الفتح في (هيئات) هي أيضاً التقاء الساكنين ، غير أن هذه

(١) الكتاب : ٣ / ٢٩٣ .

(٢) ما ينصرف : ١٢٥ .

العلة - في نظري - غير شافية؛ إذ هي علة لبناء على حركة لا على سكون، ولن يستعمل علة لنوع الحركة وهي الفتحة، وقد أبان تعليل أبي علي الفارسي، وغيره عن علة مجيء الحركة فتحة، فقال الفارسي: «فاما (هيئات) في قوله : هيئات زيد... فبمنزلة قولك : بعده ذلك وبعده العقيق، فالفتحة فيه على هذا فتحة بناء أتبعت الألف التي قبلها»<sup>(١)</sup>، فجعل علة الفتح الألف فقط، ومن قال بهذا أيضاً أبو العباس المهدوي<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن عيسى فحصر علة الفتح في إتباع الفتح قبل الألف، قال: «... فمنهم من فتح التاء إتباعاً لما قبلها من الفتح إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة كما فتحوها في الآن وشتنان»<sup>(٣)</sup>.

وجمع مكي بن أبي طالب في تعليله بين الألف والفتحة قبلها، فقال: «وفتحت لبناء والسكنون اللذين قبلها، واختير لها الفتح للألف والفتحة التي قبلها»<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: أن حركة البناء إنما كانت فتحة تشبيهاً للتاء (هيئات) بالهاء في (ربّت)، و(ثُمَّت) وقد تبنّى هذا القول الفراء، إذ قال: «.. فنصب هيئات بمنزلة هذه الهاء التي في ربّت، لأنها دخلت على ربّ وعلى ثُمَّ، وكان أداتين فلم يغيرهما عن أداتها فنصبا»<sup>(٥)</sup> ومن أخذ بهذا

(١) ينظر: العسكريات ص ١١٤.

(٢) ينظر: شرح المداية ٢ / ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٦٥.

(٤) ينظر: الكشف ١ / ١٣٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٢٣٦.

التعليق ابن الأنباري<sup>(١)</sup> ، والإمام الطبرى<sup>(٢)</sup> ، هذا إن قيل : إن كل واحدة من (هَيْهَات هَيْهَات) مستغنية بنفسها ، وأما إن قيل بعدم الاستغناء ، فقد جعل الفراء لفتح علة أخرى وهي أنها أداتان ، فصارتا ، بمنزلة (خمسة عشر)<sup>(٣)</sup> ، ومن أخذ بهذه العلة الإمام الطبرى<sup>(٤)</sup> ، وأبو جعفر النحاس<sup>(٥)</sup> .

القول الثالث : نظر فيه صاحبه إلى أصل (هَيْهَات) حين كان مفعولاً مطلقاً ، وقد اعتمد هذا القول الرضي ، قال : « ... أصلها هَيْهَة ، ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً »<sup>(٦)</sup> وأقول : القول : إنّ أسماء الأفعال في أصلها للمصدر ، قال به كثير من النحاة<sup>(٧)</sup> مما يجعل تعليل الرضي له وجه والله تعالى أعلم .

## (٢) تعليل حركة الكسر

تعددت وجهات النظر في تعليل حركة الكسر في (هَيْهَات) كما تعددت في حركة الفتح فقيل :

١) تنزيلها منزلة (درائى) و(نظار)، ومن قال بهذا الفراء<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠ .

(٢) ينظر : جامع البيان ١٨ / ٢١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : جامع البيان ١٨ / ٢١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

والعكيري<sup>(١)</sup>.

(٢) لأنَّه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولخلفة الألف كما كسرت نون التشنيمة بعد الألف في المثنى، ومن أخذ بها الرضي<sup>(٢)</sup> وابن يعيش<sup>(٣)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

(٣) تشبيهاً بـ(حَذَام) وـ(قَطَام)، وقد قال بهذا ابن الأنباري<sup>(٥)</sup>.

### (٣) تعليل حركة الضم

ذهب ابن جنبي إلى أنَّ ضمة البناء في (هَيْهَاتُ ) كالضمة في نحنُ ، وفي (حَوْبُ ) في الزجر<sup>(٦)</sup> ، على حين رجع ابن الأنباري الضم في (هَيْهَاتُ ) إلى ذهاب (هَيْهَاتُ ) إلى الوصف ، قال : « ومن قال : (هَيْهَاتُ لَكَ ) بالرفع بغير تنوين ذهب بها إلى الوصف ، وقال : هي أداة والأدوات معرفة»<sup>(٧)</sup> . ويرى العكيري والسمين الحلبي أنَّ علة الضم هي مشابهة (قبل وبعد)<sup>(٨)</sup> . وأما الرضي فذهب إلى أنه للتتبُّه بقوَّة الحركة على قوَّة معنى البعد فيه إذ معناه : ما أَبْعَدَه<sup>(٩)</sup> . ويمكن تضليل علة الرضي - في

(١) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٨.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢.

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦.

(٤) ينظر : الدر المصنون ٥ / ١٨٥.

(٥) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠.

(٦) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١.

(٧) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠.

(٨) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٧ ، والدر المصنون ٥ / ١٨٥.

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢.

نظري - بحصوتها في غير حركة الضم ، فذكرها في الضم تخصيص بلا مخصوص والله أعلم .

#### (٤) تعليل السكون

علل ابن عييش سكون التاء في ( هيئات ) باعتقاد الوقف ، وذكر أن الأمر إنما كان كذلك لأنه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين ، فيكون الوقف كالساد مسد الحركة ، وبين أن الأمثل أن يكون ذلك فيما فيه ضمير نحو قوله ﴿هَيْهَاتٌ هَيْهَاتٌ لِمَا تُؤْعَدُونَ﴾ ؟ لأنه إذا كان فيه ضمير استقلّ به ، فساغ الوقف عليه<sup>(١)</sup> ، وصرح ابن الجني بأن الوجه أن يكون ذلك - أعني الوقف بالسكون - على لغة من كسر التاء ، واعتقد فيه الجمعية واستدل على ذلك ببقاء التاء في الوقف مع السكون<sup>(٢)</sup> ، ومن قال أيضاً بأن تسكين التاء في ( هيئات ) إنما هو لاعتقاد الوقف أبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> والمرادي<sup>(٤)</sup> .

هذا وذهب السمين الحلبي إلى أن التسكين إنما جاء من أنه الأصل في البناء<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٦ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٨١ .

(٥) ينظر : الدر المصنون ٥ / ١٨٥ .

## المبحث السابع : الوقف على (هَيْهَات) عند النهاة

اختلف أهل العربية في كيفية الوقف على (هَيْهَات)، فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين<sup>(١)</sup> إلى أنه يوقف عليها في الفتح بالهاء، وفي الكسر بالتاء، قال في الكتاب : « وسائله عن (هَيْهَات) اسمِ رجلٍ و(هَيْهَة)؟ فقال : أَمّا من قال : هَيْهَة، فهي عنده منزلة عَلْقاًة . والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هَيْهَة . ومن قال : هَيْهَات . فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرا في التاء»<sup>(٢)</sup>، والعلة في ذلك ما ذكره سيبويه في كلامه ، وهو أن المفتوحة نُزِّلت منزلة المفرد ، كثَمَرَة ، وهو لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وأن المكسورة نُزِّلت منزلة الجمع ، كثَمَرَات ، والجمع لا يوقف عليه إلا بالتاء ، هذا مذهب البصريين ، واختار الكسائي إمام الكوفيين الوقف على الهاء ، والفراء الوقف على التاء ، ذكر ذلك كله الفراء معللاً لكل بقوله : « فإذا وقفت على هَيْهَات وقفت بالتاء في كليهما؛ لأن من العرب من يخفض التاء ، فدلل ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث ، فصارت منزلة دَرَالِهِ وَتَظَارِ . ومنهم من يقف على الهاء؛ لأن من شأنه نصبها ، فيجعلها كهاء ... واختار الكسائي الهاء ، وأنا أقف على التاء»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر : المقضب ٣ / ١٨٢ ، والعضديات ص ١٣٩ ، والخصائص ٣ / ٤١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ١٨٥ ، ومشكل إعراب القرآن ص ٤٦٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٦ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

وقد ذكر ابن جني لمن وقف بالباء تعليلاً آخر ، وكذا لمن وقف بالهاء ، فقال: « وعذر من وقف بالباء كونها في أكثر الأمر مصاحبة للأخرى من بعدها ، ولأنها أيضاً تشبه الفعل ، والفعل أبداً متطاول إلى الفاعل ، وهذا طريق الوصل ، ولأن الضمير فيها لم يؤكده قطّ ، فأشبّهت الفعل الذي لا ضمير فيه ، فكان ذلك أدعى في اللفظ إلى إدراجها بالتوقع له ، والذي حسن الوقوف عليها حتى نطق بالهاء فيها ما ذكره لك ، وهو أن (هيئات) جارية مجرى الفعل في اقتضائها الفاعل ، فإذا قال : هيئات ، فكانه قال : بعْدَ بَعْثُكُمْ ، بعْدَ إِنْشاؤكُمْ بعْدَ إِخْرَاجِكُمْ ، فإذا وقف عليه أعلم أن فيه فاعلاً مضمراً ، وأن الكلمة قد استقلّت بالضمير الذي فيها ، وإذا وصلها بالأخرى أو هم حاجة الأولى إلى الآخرة ، فآذن بالوقوف عليها باستقلالها ، وغنائها عن الأخرى من بعدها ، فافهم ذلك »<sup>(١)</sup>.

---

(١) المحتسب / ٢ . ٩٢

**المبحث الثامن : استعمالات ( هيئات ) وإعراب الاسم المرفوع بعدها**  
 تقدم أن جمهور النحاة على أن ( هيئات ) اسم فعل بمعنى : **بعد**  
 لا محل لها من الإعراب ، والذي يتضح في استعمال هذه الكلمة - كما ذكر  
 بعضهم<sup>(١)</sup> - أن الأصل فيما بعدها أن يكون مرفوعاً على الفاعلية ، كما في  
 قول جرير<sup>(٢)</sup> :

فَهَيَّهَاتِ هَيَّهَاتِ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ      وَهَيَّهَاتِ خَلُّ بِالْعَقِيقِ نُحَاوِلُهُ

وأن الأفصح أن يكون مجروراً باللام ، كما في الآية الكريمة  
 ﴿هَيَّهَاتِ هَيَّهَاتِ لِمَا تُؤَدُّونَ﴾ ويكون الفاعل حينئذ - على ما ذكر أكثر  
 النحاة - مضمراً<sup>(٣)</sup> راجعاً إلى الإخراج الذي دل عليه قوله تعالى : ﴿أَنَّكُمْ  
 مُخْرِجُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

وستعمل هيئات مفردة كما في قول جرير<sup>(٥)</sup> :

هَيَّهَاتِ مَنْزِلُنَا بَعْنَفِ سُوَيْقَةٍ      كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

(١) ينظر : التحرير والتنوير / ١٨ / ٤٥ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٣٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٣ ، والشيرازيات ١ / ٢٨٩ ، والخصائص ٣ / ٤٢ ، وينظر تخرجه في شرح المفصل ٤ / ٣٥ .

(٣) وذهب بعضهم إلى أن ( ما ) هي الفاعل واللام زائدة ، ورد بأن اللام لا تزاد مع الفاعل ، ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ ، والمحتسب ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٣ ، والشيرازيات ٢ / ٥٢٨ ، والبيان ٢ / ١٨٤ ، والكتشاف ٣ / ١٨٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٥) لم أجده في ديوانه ، والبيت في الخصائص ٣ / ٤٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٦ ، وينظر تخرجه في الكتاب ٤ / ٢٠٦ .

ومكررة - وهو الأكثر - إما مرتين كما في الآية الكريمة أو ثلاثة كما جاء في شعر جرير المتقدم ، وفي شعرٍ لحميد الأرقط وهو قوله<sup>(١)</sup> :

هَيْهَاتِ مِنْ مُصْبِحَهَا هَيْهَاتِ  
هَيْهَاتَ حِجْرُّ مِنْ صُنْبِعَاتِ

وإذا جاء ما بعدها مجروراً بـ (من) كما في البيت السابق فـ (من) بمعنى (عن) .

وأجاز الفراء جعلها مكررة مفتوحة كلمة واحدة مركبة كـ (خمسة عشر)<sup>(٢)</sup> ، وأخذ بقول الفراء ثعلب<sup>(٣)</sup> ، هذا هو المشهور في إعراب الاسم الواقع بعد (هَيْهَات) ، وأما غير المشهور فقد سبق بيان شيء منه ، وسيأتي - إن شاء الله - بسط المزيد عند الحديث عن إعراب الآية الكريمة .

(١) لم أجده في ديواناً ، والبيت في التحرير والتنوير ١٨ / ٤٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٨ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٠٢ .

## الفصل الثاني

### توجيه القراءات (هَيْهَاتِ)

#### المبحث الأول : ما جاء في (هَيْهَاتِ) من قراءات

تقديم أن (هَيْهَاتِ) وردت في القرآن الكريم في موضع واحد ، في سورة المؤمنون ، وهو قوله تعالى : ﴿هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [آلية ٢٦] ، وقد تنوّعت كتب القراءات والنحو في إيرادها لغات (هَيْهَاتِ) في هذه الآية الكريمة ، فأورد ابن جنني لها خمس لغات<sup>(١)</sup> هي :

١) (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ) بفتح التاء من غير تنوين ، وهي لغة الحجاز ، وبها قرأ الجمهور<sup>(٢)</sup> .

٢) (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ) بكسر التاء من غير تنوين ، وهي لغة قيم وأسد ، وقرأ بها أبو جعفر<sup>(٣)</sup> .

٣) (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ) بالكسر مع التنوين ، قرأ بها عيسى بن عمر<sup>(٤)</sup> ،

(١) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ - ٩١.

(٢) ينظر : جامع البيان للطبراني ١٨ / ٢١ ، والمبسوط لابن مهران ص ٣١٢ ، والمحتسب ٢ / ٩١ ، والذكرة لابن غلبون ٢ / ٥٥٨ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، وتحبير التيسير ص ١٤٦ ، وشرح طيبة النشر ص ٣٥٧ ، والبدور الظاهرة ٣ / ١٤ ، وإحاف فضلاء البشر ص ٣١٩ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، وختصر ابن خالويه ص ٩٧ ، والمحتسب ٢ / ٩٠ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٧١ ، والكتنز في القراءات العشر ص ٢٠٣ ، والنشر ٢ / ٣٢٨ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٩ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ .

و خالد بن إلياس<sup>(١)</sup>.

٤) (هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ ) رفع منون ، قراءة أبي حية<sup>(٢)</sup>.

٥) (هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ ) بإسكان التاء ،قرأ بها عيسى وخارج عن أبي عمرو<sup>(٣)</sup> والأعرج .

وذكر الفراء لغتين فقط ، هما (هَيْهَاتَ) بالفتح غير منونة ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر غير منونة<sup>(٤)</sup> ، وأورد المبرد ثلاث لغات هي : (هَيْهَاتَ) بالفتح غير منونة ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر منونة ، وغير منونة ، وذكر الزجاج ، وأبو جعفر النحاس اللغات نفسها<sup>(٥)</sup> ، وأورد الزمخشري وكذا ابن الجوزي ، والأشموني كل منهم سبع لغات<sup>(٦)</sup> ، الخمس التي ذكرها ابن جني ، وزادوا (هَيْهَاتَا)<sup>(٧)</sup> بالفتح منونة ، و(هَيْهَاتُ ) بالضم من غير تنوين<sup>(٨)</sup> . و اختلف النقل عند العكברי ، فذكر مرة ست لغات هي (هَيْهَاتَ) ، و(هَيْهَاتَا) ، و(هَيْهَاتُ ) و(هَيْهَاتُ ) ، و(هَيْهَاتِ) ،

(١) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، والدر المصنون ٨ / ٣٣٨ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، وزاد المسير ٥ / ٤٣١ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٢٥ - ٢٣٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٦) ينظر : الكشاف ٣ / ١٨٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٧٢ - ٤٧١ ، ومنار المدى ص ٢٢٢ .

(٧) قرأ بها هارون عن أبي عمرو ، ينظر : زاد المسير ٥ / ٤٧١ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ .

(٨) قرأ بها أبو حية كما في البحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، والدر المصنون ٥ / ١٨٤ .

و(هَيْهَاتُ<sup>(١)</sup>)، وأخرى شعائري هي : (هَيْهَات) بالفتح والكسر والضم بلا تنوين، ومع التنوين و(هَيْهَاهُ)، و(أَهَيْهَاهُ<sup>(٢)</sup>)، وجاء أبو حيأن بالست التي ذكرها العكبري ، وزاد (هَيْهَاتِ) بالكسر من غير تنوين<sup>(٣)</sup> .

وأما السمين الحلبي فقد أورد تسع لغاتٍ ، السبع التي ذكرها أبو حيأن ، وزاد (هَيْهَاهُ)، و(أَهَيْهَاهُ)، قال : « وبهاتين قرأ بعض القراء فيما نقل أبو البقاء »<sup>(٤)</sup> . نلحظ مما ذكر :

١) أن (هَيْهَاتاً) وإن كانت تفترق عن (هَيْهَات) - وهي قراءة الجمهور - بالتنوين لم يذكرها - فيما اطلعنا عليه - ابن جني ولا من قبله .

٢) أن ابن جني هو أول من ذكر قراءة (هَيْهَاتُ ) بالتسكين ، ثم من جاء بعده والله تعالى أعلم .

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ / ٢ - ١٥٦ / ١٥٨ .

(٢) ينظر : الإملاء / ٢ / ١٤٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط / ٦ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٤) ينظر : الدر المصنون / ٥ / ١٨٤ .

## المبحث الثاني : ما قيل في هذه القراءات من وجوه الإعراب

تقديم ذكر أقوال العلماء فيما يخص (هيئات) ولغاتها من حيث الإفراد والجمع ، وهل هي معمولة أو غير معمولة ؟ وأيضاً استعمالاتها وحكم الاسم الواقع بعدها وغير ذلك ، والآن يطيب لي أن أعرض لما قالوا في إعراب ما ورد من هذه اللغات في القرآن الكريم .

**أولاً :** ( هيئات ) بالفتح من غير تنوين

اختلف من جعل ( هيئات ) اسم فعل لا محل لها من الإعراب في فاعلها في الآية الكريمة ﴿ هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ لِمَا تُؤْعَدُونَ ﴾ .

فقيل : الفاعل ( ما ) ، واللام زائدة ، أجاز ذلك العكري<sup>(١)</sup> ، وضُعْفٌ بأنه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا<sup>(٢)</sup> .

وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج ، أو التصديق ، أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، واللام للتبيين ، أي لبيان ما هو المستبعد ، كما جاءت في ﴿ هَيَّاهَاتٌ لَكَ ﴾<sup>(٤)</sup> لبيان المهيء به<sup>(٥)</sup> .

هذا وذهب المبرد إلى أن الفتح في ( هيئات ) - غير منونة - للنصب على

(١) ينظر : الإملاء / ٢ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : المحتسب / ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

(٣) ينظر : المحتسب / ٢ / ٩٣ ، والشیرازیات / ٢ / ٥٢٨ ، والکشاف / ٣ / ١٨٢ ، وشرح المفصل / ٤ / ٦٧ ، والإملاء / ١٤٩ / ٢ ، والتحریر والتنویر / ١٨ / ٥٤ - ٥٥ .

(٤) الآية ( ٢٣ ) من سورة يوسف .

(٥) ينظر : الكشاف / ٣ / ١٨٣ ، والبحر المحيط / ٦ / ٤٠٥ .

الظرفية ، والمعنى : في الْبَعْد ، وهي مبنية كـ « سَحَرَ » إذا كان ليومٍ معين ، قال في المقتضب : « فَأَمّا (هَيْهَاتَ) فتأوilyها : في الْبَعْد ، وهي ظرفٌ غير متمكّن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات »<sup>(١)</sup> . واستحسن هذا الوجه من الإعراب أبو علي الفارسي بعد أن ذكره ، وذكر الوجه الأول ، وهو أن (هَيْهَاتَ) اسم فعل ، وأخذ يبين وجه هذا الاستحسان ، فقال : « ... وكذا القول الآخر وجيء ، وهو أن هذه الأسماء المسمى بها الأفعال بعضها ظروف ، كقولهم - في الأمر - : دُونَكَ ، و: وَرَاءَكَ . فكما جاء الظرف من أسمائها في الأمر كذلك يجوز أن يكون في الخبر<sup>(٢)</sup> »<sup>(٣)</sup> . والظاهر - والله أعلم - بناء على إعراب المبرد أن محل (هَيْهَاتَ) الرفع على الخبرية ، و﴿ مَا تُوعَدُونَ ﴾ المبدأ ، واللام زائدة<sup>(٤)</sup> . وذهب الزجاج إلى أن (هَيْهَاتَ) بالفتح اسم منزلة المصدر ، والتقدير : الْبَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ ، و: بُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ فيمن نَوَّنَ (هَيْهَاتَ) ، فيكون (هَيْهَاتَ) مبدأ ، و(لِمَا تُوعَدُونَ) خبره<sup>(٥)</sup> ، قال الزجاج : « فمن فتحها - وموضعها الرفع ، وتأوilyها : الْبَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ - فلأنها بمنزلة الأصوات ، وليس مشتقة من فِعلٍ ،

(١) المقتضب / ٣ / ١٨٢ .

(٢) أقول : لكن يبقى - وإن جوز الفارسي أن يكون (هَيْهَاتَ) من أسماء الأفعال في الخبر ، وهو ظرف - أن معناه ليس معنى الفعل مع أن الظروف من أسماء الأفعال في الأمر معناها معنى الأفعال .

(٣) ينظر : العسكريةات ص ١١٧ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان / ٣ / ١٩٩ .

(٥) ينظر : البيان / ٢ / ١٨٤ .

فبُنِيت ... فَأَمّا مِنْ نَوْنَ (هَيْهَات) فَجَعَلُهَا نَكْرَة ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : بُعْدُ لَمْ تَوَعَدُنَ»<sup>(١)</sup> .

وقد ضعف أبو حيان - وقبله العكبري<sup>(٢)</sup> - إعراب الزجاج ، قال في البحر المحيط : «ينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ؛ لأنَّه لم تثبت مصدرية (هَيْهَات)»<sup>(٣)</sup> .

ويمكن في نظري - والله أعلم - ردُّ قولهم من وجهين :

الأول : تصريح بعض النحاة بأنَّ أصلَ أسماء الأفعال - ومنها (هَيْهَات) - المصدر ، من ذلك قول ابن الحاجب في شرح الكافية في معرض استدلاله على اسمية أسماء الأفعال : «والذِّي يدلُّ على اسْمِيَّتِهَا تَعْذُرُ الْحُرْفِيَّةُ وَالْفُعْلِيَّةُ فِيهَا أَمْمًا الْحُرْفِيَّةُ فَوَاضَحٌ ، وَأَمْمًا الْفُعْلِيَّةُ ... وَأَيْضًا فِيهَا بِمَعْنَى الْمَصْدِرِ بَدْلِيلُ قَوْلِهِمْ : رُوَيْدَ زَيْدًا ، بِمَعْنَى : إِرْوَادًا زَيْدًا ... وَإِذَا ثَبَّتَ خَرْوَجُ هَذِهِ قَبِيلَ الْفُعْلِ وَدَخْوَلُهَا فِي قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ وَجَبَ أَنْ يُعْتَقَدُ أَنَّهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا لِلْمَصْدِرِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِلزَّمَانِ عَلَى خَلَافِ أَصْلِهَا»<sup>(٤)</sup> . وكذا تصريح الرضي - عند تعليمه فتح التاء في هيئات - بأنَّ ذلك يرجع إلى أنَّ أصلَها المصدر ، قال في شرح الكافية :

«وَتَقُولُ : فَتْحُ التاءِ ، عَلَى الْأَكْثَرِ ، نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ حِينَ كَانَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا»<sup>(٥)</sup> .

(١) معاني القرآن (٤ / ١٢ - ١٣) .

(٢) ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣١ .

(٥) شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

والثاني : ذهاب غير واحد من النحاة إلى جعل (هَيْهَاتَ) بالنصب والتنوين مصدرًا نائبًا عن الفعل ، و(هَيْهَاتُ ) بالضم والتنوين مصدرًا مرفوعاً على الابتداء<sup>(١)</sup> .

هذا وذهب الفراء إلى أن (هَيْهَاتَ) بالفتح اسم متزل مشتق ، والتقدير: بعيد ، قال : « ... ومعنى (هَيْهَاتَ) بعيد ، كأنه قال : بَعِيدُ ﴿مَا تُؤْعَدُونَ﴾ و: بَعِيدُ العقيق ، وأهله . ومن أدخل اللام قال : (هَيْهَاتَ) أداة ليست بمؤخزة من فعلٍ ، بمنزلة بعيد ، و قريب ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هَلْمَ لَكَ . إذ لم تكن مؤخزة من فعلٍ ، فإذا قالوا : أَقْبَلَ . لم يقولوا : أَقْبَلَ لَكَ . لأنَّه يتحمل ضمير الاسم »<sup>(٢)</sup> .

والذي أراه - والله أعلم - أنَّ جعل (هَيْهَاتَ) بمعنى المشتق (بعيد) ليس بقوى ، وذلك أن النحاة لم يصرحوا بأن اسم الفعل قد ينقل عن وصف ك(بعيد) ، والأولى من ذلك أن يجعل (هَيْهَاتَ) اسمًا بمعنى : البعد ، كما فعل الزجاج .

هذا والذى تميل إليه النفس - بعد ذكر أوجه الإعراب المختلفة في (هَيْهَاتَ) - أن الأولى من هذه الأوجه هو جعلها اسم فعلٍ مبنياً لا محل لها من الإعراب ؛ لأنَّه - لما ذكر أبو علي الفارسي - هو الأقياس ؛ إذ الأسماء والأفعال المعرفة في الأصل إذا وقعت موقع المبني بنيت ، و(هَيْهَاتَ) ونحوه من الأسماء

(١) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٠٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٥٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٦٦ ، والدر المصنون ٨ / ٣٤١ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

المتشابهة للحروف إذا وضعت موضع المبني أجدر بالبناء<sup>(١)</sup>.

والثاني : تنزيلها متزلة المصدر - كما ذهب الزجاج - لما ذكرت في الرد على تضعيف أبي حيان له<sup>(٢)</sup> ، وقد اقتصر على هذين الوجهين بعض المعربين ، ولم يذكر غيرهما ، كالزمخشري<sup>(٣)</sup> ، والطاهر بن عاشر<sup>(٤)</sup> .

والثالث : إعرابها ظرفاً على ما ذهب إليه المبرد .

وأما قول الفراء فقد سبق رأيه فيه . والله تعالى أعلم .

ثانياً : ( هيئاتاً ) بالفتح ، مع التنوين

هي ( هيئات ) السابقة غير أنها منونة ، وتنوينها - كما ذكروا - هو اللاحق لأسماء الأفعال للدلالة على التنكير .

غير أن من المعربين من جعله تنوين إعراب و( هيئاتاً ) اسمًا منصوبًا على أنه مصدر واقع موقع الفعل ، ومن قال بهذا مكي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً : ( هيئات ، وهيئات )

تقديم رأي سيبويه في ( هيئات ) بالفتح ، و( هيئات ) بالكسر ، وأنه يرى أن

(١) ينظر : العسكريةات ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) ينظر : صفحة ( ٤٥ ) .

(٣) ينظر : الكشاف / ٣ / ١٨٢ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير / ١٨ / ٥٤ - ٥٥ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٥٠٢ .

(٦) ينظر : الدر المصنون / ٨ / ٣٤١ .

الأولى اسم مفرد والثانية جمع ، فالفتحة في الماء - عنده - نظير الكسرة في التاء ، وعليه فلا فرق بينهما من حيث التوجيه الإعرابي ، وأما (هَيْهَاتٍ) بالتنوين فهي (هَيْهَاتٍ) السابقة غير أنها دخلها - كما ذكر - تنوين التنكير ، وأجاز المبرد أن تكون مع التنوين معرفة بمنزلة : مسلماتٍ ، معرفة<sup>(١)</sup> .

هذا ولا يفوتي - هنا - أن أورد كلاماً ذكره ابن جني توضيحاً لبعض ما قرئ من لغات (هَيْهَاتٍ) وربطاً بينها ، أعني : هَيْهَاتٍ ، وَهَيْهَاتٌ وَهَيْهَاتٍ ، وَهَيْهَاتٍ ، قال في سر الصناعة : « فأمّا من قال : هَيْهَاتٍ هَيْهَاتٍ ، ففتح ، فحكمه أن يقف بالماء ... و (هَيْهَاتٍ) على هذا اسم واحد ... فمن نَوْن ، فقال : هَيْهَأةً فإنه نوى النكرة ... ومن لم ينون فإنه نوى المعرفة ... فأمّا إذا صرت إلى الجماعة فإن نظير قول من فتح الماء في الواحد ، فقال : هَيْهَاتٍ . أن يقول في الجماعة : هَيْهَاتٍ . فيكسر التاء في الجماعة بغير تنوين ، كما فتح الماء في الواحد بغير تنوين ، ومن كان يقول في الواحد : هَيْهَأةً . فينون ، ويعتقد التنكير ، فنظيره في الجماعة أن يقول : هَيْهَاتٍ . فيكسر التاء ، وينون إرادةً للتوكير ، كما أنه لَمَّا أراد التعريف لم ينون ، فقال : هَيْهَاتٍ . وذلك أن بإزاء فتح تاء الواحد كسر تاء الجماعة ، والتنوين على هذا في : هَيْهَاتٍ ، هو علم التنكير بمنزلة تنوين صَهِ وَمَهِ وَإِيَهِ ، وتكون هَيْهَأةً وَهَيْهَاتٍ في هذا القول مبنية بمنزلة بناء صَهِ وَمَهِ ، ومن كانت هَيْهَأةً وَهَيْهَاتٍ عنده معرفة منصوبة على الظرف فإن التنوين في : هَيْهَاتٍ عنده بمنزلة تنوين مسلماتٍ ، لا فرق بينهما ، فيجوز في : هَيْهَاتٍ على هذا أن تكون نكرة ، وقد أجاز أبو العباس فيها

(١) ينظر : المقتصب / ٣ / ١٨٣ .

أيضاً أن تكون مع التنوين معرفة ...<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً : ( هيئاتُ وهيئاتُ )

ذهب بعض النحاة إلى أن ( هيئاتُ ) بالضم مع التنوين يحتمل أمرين :

الأول : أن يكون اسماً للفعل ، والضم للبناء ، كما بني ( نحنُ ) ، وكما بني ( حَوْبٌ )<sup>(٢)</sup> في زجر الإبل ، لكنه نون للتنكير .

الثاني : أن يكون أَخْلِصَ اسماً معرباً فيه معنى البعد ، وهو مرفوع بالابتداء ، و﴿لِمَا تُوَعَّدُونَ﴾ خبر عنه ، ومن قال بهذين التوجهين ابن جنی<sup>(٣)</sup> ، وأخذ بهما ابن عطية<sup>(٤)</sup> ، والزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وابن عييش<sup>(٦)</sup> .

#### خامساً : ( هيئاتُ ) بسكون التاء

ذكر بعضهم أن سكون التاء في ( هيئاتُ ) إنما جاء على أصل البناء<sup>(٧)</sup> . وصرح ابن جنی بأنها جمع ، لا مفرد ؛ لبقاء التاء في الوقف مع السكون ، وأن فاعلها ضمير<sup>(٨)</sup> .

(١) سر الصناعة / ٢ - ٤٩٩ / ٥٠٠ .

(٢) الحَوْبُ الجمل ، ثم كثر حتى صار زجراً له ، اللسان ( حوب ) / ٣ / ٣٧٦ .

(٣) ينظر : المحتسب / ٢ / ٩١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز / ١١ / ٢٢٣ .

(٥) ينظر : البحر المحيط / ٦ / ٤٠٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل / ٤ / ٦٦ .

(٧) ينظر : الدر المصنون / ٨ / ٣٤٠ .

(٨) ينظر : المحتسب / ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

### المبحث الثالث : الوقف على ( هيئات ) عند القراء

ذكرت كتب القراءات<sup>(١)</sup> أن لا خلاف في ( هيئات هيئات ) بين السبعة حال الوصول ، وأن الخلاف في الوقف عليهما ، وقد حصرت كتب القراءات الوقف من القراء في التاء والهاء ، ولكنها اختلفت في تعين صاحب كل منها . فذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانوا يقفان بالهاء وأنه رُوي أيضاً عن أبي عمرو أنه كان يقف بالتاء<sup>(٢)</sup> ، وصرح في الكشف أن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البزي<sup>(٣)</sup> ، وذكر الداني<sup>(٤)</sup> وابن الجوزي<sup>(٥)</sup> أن الكسائي يقف عليها بالهاء أيضاً ، وفرق ابن غلبون<sup>(٦)</sup> ومكي<sup>(٧)</sup> بن أبي طالب بين الوقف على ( هيئات ) الأولى والثانية ، غير أن الإمام ابن الجوزي - وهو حجة في القراءات - سوّى بينهما في الحكم ، وعليه العمل عند من بعده من القراء<sup>(٨)</sup> .

هذا الذي آخذه به - والعلم عند الله - من هذه الأقوال فيما يخص من كان يقف بالهاء هو ما ذكره الإمام شمس الدين ابن الجوزي من أن الكسائي والبزي

(١) ينظر : التذكرة لابن غلبون ٢ / ٤٥١ ، وغيث النفع ص ١٩٥ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٨ .

(٣) ينظر : الكشف ١ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : جامع البيان ٣ / ١٣٩٠ .

(٥) ينظر : النشر ٢ / ١٣١ ، وتحبير التيسير ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٦) ينظر : التذكرة ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٧) ينظر : الكشف ١ / ١٣١ .

(٨) ينظر : حاشية (التذكرة) ٢ / ٤٥١ .

فقط كانا يقنان بالهاء ، والباقيون بالتاء ، قال في تحبير التيسير : « ووقف الكسائي على قوله تعالى : ﴿مَرْضَاتٌ... هَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ﴾ بالهاء وتابعه البزي على ﴿هَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ﴾ فقط ، فوقف عليها معاً بالهاء ... ووقف الباقيون على هذه الموضع كلها بالتاء »<sup>(١)</sup>.

هذا وقد رجع مكي بن أبي طالب علة الوقف بالهاء إلى إجرائها على الهاء التي تدل على التأنيث في (التوراة) و(كمشكة) حيث إنها في الوصل بالتاء ، حَسَنَ ذلك - كما ذكر - افتتاح التاء وبناؤها على الفتح<sup>(٢)</sup>. كما أنه عمل لمن وقف بالتاء بما ذكره النحاة في ذلك وزيادة ، فقال : « وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن من العرب من يخفيه وينونه ك(غُرَفَاتٌ ، وَمَلَكُوتٌ) ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء ، وأيضاً فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البزي ، وقد قال الأخفش : هي بمنزلة قولك : كان من الأمر كَيْت وَكَيْت . وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء ، وأيضاً فإن سيبويه قال : (هَيَّهَاتٌ) اسم بمنزلة الأصوات ، وفتح التاء عنده تدل على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدل على أنه جمع ، لم ينطق بواحده ، وأيضاً فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية ، والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام»<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد ذكر السمين الحلبي أن رسم (هَيَّهَاتٌ) في المصحف بالهاء ، ولذا كان

(١) تحبير التيسير : ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٢) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٣٢ .

ينبغي - في رأيه - أن يكون أكثر القراء على الوقف بالهاء ، قال في الدر المصنون : « وخالف القراء في الوقف عليها ، فمنهم من اتبع الرسم ، فوقف بالهاء ... وكان ينبغي أن يكون الأكثر على الوقف بالهاء لوجهين : أحدهما : موافقة الرسم . والثاني : أنهم قالوا : المفتوح اسم مفرد ... »<sup>(١)</sup> .

وما ذكره السمين الحلبي قال به أيضاً صاحب الفتوحات الإلهية<sup>(٢)</sup> .

وأقول : ما صرخ به السمين الحلبي ومن تبعه مخالف لما قرره علماء القراءات من أن رسم (هيئات) في المصحف بالتاء لا بالهاء ، من ذلك ما ذكره مكي بن أبي طالب - وذكر آنفاً - احتجاجاً من وقف بالتاء وهو قوله : « وحجّة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ... »<sup>(٣)</sup> وكذا ما صرخ به صاحب مختصر التبيين بقوله : « ثم قال تعالى : ﴿هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿نَذِيرٌ﴾ رأس الأربعين آية ، وفي هذا الخمس ... ﴿هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ﴾ كتبوهما في جميع المصاحف بتاء ممدودة بعد الألف في الموضعين »<sup>(٤)</sup> ، وأيضاً ما قرره صاحب تحبير التيسير حين قال : « ووقف الكسائي على ... (هيئات هيئات) بالهاء وتابعه البرزي ... ووقف الباقي على هذه الموضع كلها بالتاء اتباعاً لخط المصحف »<sup>(٥)</sup> . والله تعالى أعلم .

(١) الدر المصنون ٥ / ١٨٥ .

(٢) ينظر : الفتوحات الإلهية ٣ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣٢ .

(٤) مختصر التبيين ٤ / ٨٩٠ ، وينظر أيضاً : المقنع ص ٤٨٠ ، والوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٤٥٦ .

(٥) تحبير التيسير ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

## الخاتمة

بعد هذا التطواف مع (هيئات) ولغاتها التي تجاوزت الأربعين وعرضٍ لوجوه الإعراب المختلفة للغاتها في القرآن الكريم يحمل بي أن أضع أهم ما خلص إليه البحث من نتائج ، وهي :

- ١ - أنّ (هيئات) بالفتح غير منونة قراءة السبعة ، وهي موافقة للغة أهل الحجاز ، وقرأ أبو جعفر من العشرة بكسرها من غير تنوين موافقة للغة تميم وأسد ، وما عدا هذا فشاذ .
- ٢ - أن أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، إذ الأمر كثيراً ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه ، فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر .
- ٣ - أن معاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره أبلغ وأكيد من معانٍ الأفعال التي يقال : إن هذه الأسماء بمعناها .
- ٤ - أن كل ما هو بمعنى الخبر من أسماء الأفعال فيه معنى التعجب .
- ٥ - أن ما ورد من لغات (هيئات) فاق ما ورد من لغات غيرها من أسماء الأفعال حتى تجاوزت الأربعين .
- ٦ - أن القول : إنّ الأصل في (هيئات) المصدر . قال به غير واحد من النحاة .
- ٧ - أن القول المشهور : إنّ (هيئات) لا تكون إلا مبنية . ليس وحده المعمول به عند النحاة بل أجاز بعضهم فيها الإعراب .
- ٨ - أن الحكم بأن (هيئات) معمولة وأن لها موضعًا من الإعراب إما الرفع

على الابتداء وما بعدها فاعل سد مسد الخبر أو النصب على المصدرية لا يخلو من اعتراض فال الأولى أن يجتنب وأن يحل محله في المرتبة الأولى الأخذ بأنها غير معمولة ثم قول الزجاج ثم قول المبرد .

٩ - أن اختلاف آراء النحاة في إعراب (هيئات) كشف عن فهم ثاقب ، وفکر نير قادر على الاستيعاب والشمول .

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً : الرسائل العلمية

- شرح الكافية لابن الحاجب ، تحقيق جمال مخيمر ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

### ثانياً : المطبوعات

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد الدمياطي ، تصحيح علي محمد الضبع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدنى ، مصر ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبي ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر التحايس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب النحوي ، تحقيق موسى بناني العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية .

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق محبي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

- البحر الخيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- البسيط في شرح جمل الزوجاجي ، لابن أبي الريبع ، تحقيق عياد الشيشتي ، دار الغرب الإسلامي ،

بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

- البدور الظاهرة في القراءات العشر المسوترة ، لعمر النشار ، شرح وتحقيق أحمد عيسى المعصراوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

- التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق أيمان رشدي سويد ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

- تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل برकات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد الكلبي ، ط١ ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، ١٣٥٥ هـ .

- تفسير التحرير والتسيير (تفسير ابن عاشور) ، لابن عاشور ، مؤسسة التاريخ ، بيروت .

- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصغاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩ م .

- هذيب اللغة ، للأزهري ، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .

- البيان في تفسير غريب القرآن ، لابن المأمون ، تحقيق ضاحي عبد الباقي محمد ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي .

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبراني ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشیخ البقاعی ، الطبعة الأولى، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعینی ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الخصائص ، لابن جنی ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ديوان جریر ، توزيع دار البارز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، دار بيروت ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- الدر المصور في علوم الكتاب المكون للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق مجموعة من المحققين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنی ، تحقيق حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهری ، ومعه حاشية الشيخ ياسین ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه .
- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦ م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، لأحمد بن الجزري ، تحقيق علي محمد الصباع ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- شرح اللمع في النحو ، للواسطي الضرير ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز

- البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل ، ابن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المدايية ، لأبي العباس المهدوي ، تحقيق حازم سعيد حيدر ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن محمود هنداوي ، الطبعة الأولى ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، علي النوري الصفاقسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين لل دقائق الخفية ، لسلیمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- القاموس الخيط والقاموس الوسيط في اللغة ، للفيروزأبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، ابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق فيصل الحفيان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محبي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- الكشاف عن حقائق خواضن الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأویل ، للزمخشري ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- الكثُر في القراءات العشر ، ابن الوجيه الواسطي ، تحقيق هناء الحمصي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- كتاب تحبير النيسير في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جمعية المحافظة على القرآن الكريم ، الزرقاء ، الأردن ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- كتاب التهذيب الوسيط في النحو ، محمد بن علي بن عيسى الصناعي ، تحقيق فخر صالح قدارة ،

- الطبعة الأولى ، دار الجليل ، بيروت ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- كتاب الشعر ( شرح الأبيات المشكلة الإعراب ) لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوبي ، تحقيق عدنان درويش ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- لسان العرب ، لابن المنظور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراءة ، الطبعة الثالثة ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- المبسوط في القراءات العشر ، لأحمد بن حسين الأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ، بيروت .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي جابر المنصورى ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- معاني القرآن ، للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- منار المدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد بن محمد الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر .

- المحسن في تبيان وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسبي، تحقيق المجلس العلمي بمكتناس، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- مختصر التبيين لهجاء التعزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، الطبعة الأولى، جمع الملك فهد للطباعة، المدينة المنورة، ١٤٢١ هـ.
- مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عن بي بي ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمنية، بمصر، ١٩٣٤ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل برకات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، حققه ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، اليابنة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجليل، بيروت.
- المقتنص، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، تحقيق الشيخ حسن السري، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجوزي، دار الفكر.
- الوسيلة إلى كشف العقيقة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٥٣	الملخص
٢٥٤	مقدمة
٢٥٥	مدخل في معنى (هيئات)
	<b>الفصل الأول : ( هيئات ) أحکامها النحوية</b>
٢٥٧	المبحث الأول : لغات ( هيئات )
٢٥٩	المبحث الثاني : ( هيئات ) بين الاسمية والفعلية
٢٦٥	المبحث الثالث : ( هيئات ) بين الإفراد والجمع
٢٧٠	المبحث الرابع : كتابة ( هيئات ) عند النحاة
٢٧٣	المبحث الخامس : الخلاف في إعراب ( هيئات )
٢٨٢	المبحث السادس : تعليل النحاة لحركة البناء
٢٨٧	المبحث السابع : الوقف على ( هيئات ) عند النحاة
٢٨٩	المبحث الثامن : استعمالات ( هيئات )
	<b>الفصل الثاني : توجيه قراءات ( هيئات )</b>
٢٩١	المبحث الأول : ما جاء في ( هيئات ) من قراءات
٢٩٣	المبحث الثاني : ما قيل في هذه القراءات من وجوه الإعراب
٣٠١	المبحث الثالث : الوقف على ( هيئات ) عند القراء
٣٠٤	الخاتمة
٣٠٦	فهرس المصادر والمراجع